غداً الجمعية العمومية لاتحاد كرة القدم

هل ستبقى المداخلات تدور خارج فلك نظام المؤتمر؟

تشكيل رابطة للدوري الكروي الممتاز ومناقشة الاحتراف

| ناصر النجار

تعقد غداً في تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً الجمعية العمومية لاتحاد كرة القدم (المؤتمر السنوي) بحضور أعضائها مندوبي الأندية واللجان الفنية في المحافظات.

ويناقش المؤتمر التقرير السنوي الذي أعده اتحاد اللعبة ويتضمن نشاطات الموسم الماضي وتقارير اللجان العليا وخطة الموسم المقبل، ويستمع المؤتمر إلى مداخلات الأعضاء.

المفهوم الخاص للجمعية العمومية أنها تناقش البنود التي وردت في جدول الأعمال من دون زيادة أو نقصان، أما المفهوم العام فهو يصب في محاولات البعض الخروج عن نظام المؤتمر وطرح قضايا ليس مكانها الجمعية العمومية، ومن هنا تخلق الفوضى في هذه المؤتمرات.

الجمعية العمومية سيحضرها مندوبون عن الاتحادين الدولي والآسيوي وستخضع للتقييم من لجان دولية وآسيوية متعددة للتصديق على هذا المؤتمر أو إبداء أي ملاحظة فيه، لذلك سيكون بث المؤتمر على النت من أجل المتابعة لهذه اللجان التي لن تتمكن من الحضور فيزيائياً إلى مكان انعقاد الجمعية العمومية.

والسؤال الذي طرحه البعض عن موعد المؤتمر وهل يتعارض مع موضوع انتخابات الأندية الذي لم ينته بعد؟ هو سؤال محق، لكن الترتيبات التي وضعت موعد الجمعية العمومية في هذا التاريخ إنما وضعته على أساس أن الانتخابات تنتهي قبل أكثر من عشرة أيام من موعد الجمعية العمومية، وما حدث بتأجيل بعض انتخابات الأندية هو أمر خارج عن إرادة اتحاد كرة القدم، ولا يمكن تأجيل الجمعية العمومية لأن الموعد المقرر مرتبط بالموافقة مع الاتحادين الآسيوي والدولي اللذين سيرسلان مندوبيهما في التاريخ المحدد.

من جهة أخرى فإن الأندية التي أنهت الانتخابات سترسل مندوبيها إلى الجمعية العمومية، أما الأندية التي لم تنه الانتخابات فهي قائمة بحد ذاتها وبإمكانها إرسال مندوبيها أيضاً بالطريقة ذاتها.

أما بالنسبة للمقترحات فقد أغلق اتحاد كرة القدم باب قبول المقترحات قبل شهر من الآن حسب النظام الداخلي لاتحاد كرة القدم، وبالتالي فإن الأندية التي تود أن ترسل مقترحاتها الجديدة لاتحاد كرة القدم من المفترض أن تكون أرسلتها بالوقت المحدد، وهذا البند هو طبقاً للمادة ٣١ الفقرة الثالثة من النظام الأساسي لاتحاد كرة القدم الذي يحدد موعد إرسال مقترحات الأندية قبل شهر من موعد انعقاد الجمعية العمومية ليتم اعتماده ضمن جدول الأعمال إن كان مقبولاً من الناحية القانونية.

أعضاء الجمعية العمومية

المدعوون لحضور الجمعية العمومية هم ٦٤ عضواً أصيلاً يمثلون أسرة كرة القدم وهم على الشكل التالي: مندوبان اثنان لكل ناد من أندية الدرجة الممتازة (في الموسم الماضي) وهم: الفتوة وجبلة وتشرين وأهلي حلب وحطين والكرامة والوثبة والجيش والطليعة والشرطة والساحل والحرية (المجموع ٢٤ مندوباً).

أندية الدرجة الأولى ١٢ مندوباً يمثلون الأندية التالية (حسب ترتيبها في الدوري في دوري المجموعات): المجد والنبك والبقعة والشعلة والشرطة وحرجلة وخطاب والجهاد والنيرب والهلال والنواعير وعمال حماة.

أندية الدرجة الثانية ثمانية مندوبين يمثلون الأندية (المتأهلة إلى الدور التأهيلي النهائي) وهي: الهيجانة والميادين وشرطة دير الزور ونوى وشرطة حلب والمخرم والنضال والضاهرية.

أندية السيدات لها ثلاثة مندوبات، بواقع مندوبة واحدة تمثل فرق الهلال ومحافظة حمص وفيروزة، ويشترط أن يكون المندوب من العنصر الأنثوي.

اللجان الفنية في المحافظات ١٤ عضواً، بواقع عضو واحد عن كل لجنة من هذه اللجان، ومندوب واحد يمثل رابطة اللاعبين وكذلك عن رابطة الحكام وآخر عن رابطة المدربين.

المفهوم الخاطئ

المشكلة العامة التي تعاني منها أسرة كرة القدم غياب الفكر الثقافي، وعدم معرفة القوانين والآليات العمل، فاتحاد كرة القدم يعمل وفق النظام الأساسي المصدق عليه من الفيفا ولا يمكن مخالفة هذا النظام، لأنه يعرّض كرتنا إلى العقوبات.

النظام الداخلي لاتحاد كرة القدم معروف، والمفترض بأنديتنا وكل ممارسي كرة القدم أن يطّلعوا عليه وعلى كل بنوده، لأنهم سيتعرفون على حقوقهم وحقوق أنديتهم وحقوق اتحاد كرة القدم.

لذلك عندما تعقد المؤتمرات السنوية أو ما نسميها الجمعية العمومية نجد بالفعل أن بعض مندوبي الأندية لا يعرفون نظام هذا المؤتمر، فيقدمون اقتراحات ما أنزل الله بها من سلطان، وينتقدون عمل اللجان، وبعضهم حاول حجب الثقة عن لجنة الانضباط والأخلاق دون أن يدري الآلية التي يجب أن تتخذ وفق الأصول لمثل هذه الحالات.

الجمعية العمومية لا يمكن أن تناقش إلا الموجود على جدول الأعمال، لذلك فإن البعض دوماً يحاول خرق هذا الجدول لتمرير أشياء ليس مكانها هو المؤتمر، مع العلم أن اتحاد كرة القدم أبرق لجميع الأندية من يود إرسال اقتراحات أو أفكار لتتم مناقشاتها في اجتماع الجمعية العمومية، لكن النتيجة كانت سلبية، فلم ترسل الأندية أي مقترح جديد، وهذا يدل على حالة سلبية، فهل يعقل ألا يكون لدى أنديتنا ناد واحد لديه أفكار تساهم بتطوير العمل الكروي؟

وللأمانة كان هناك مقترح واحد قدّم من أحد الأندية لحجب الثقة عن لجنة الانضباط والأخلاق، المقترح لم يتم قبوله من اتحاد كرة القدم، لأن أي اقتراح يحجب الثقة يجب أن يرفق بتسبيب قانوني، أما أن يتم رفع اقتراح حجب الثقة دون أي مبرر فهو مرفوض شكلاً وموضوعاً، ولا يتم حجب الثقة إلا بوجود مبررات قانونية كوقوع اللجنة بمخالفات أو أن تخرق النظام الداخلي لاتحاد كرة القدم، فهل يعقل أن يتم حجب الثقة لمجرد أن اللجنة تطبق القانون؟

والكلام نفسه ينطبق على موضوع حجب الثقة عن اتحاد كرة القدم أو عن أحد أعضائه، فالموضوع يحتاج إلى آليات ومبررات وأسباب تتوافق مع القانون.

وهنا نؤكد أن عدم معرفة القوانين والنظم الكروية تجعل البعض يذهب إلى مكان بعيد، كمن يطالب بإقالة اتحاد كرة القدم وهو طلب مرفوض لأن هذا الأمر له دواع سلبية على كرتنا، قد تجرها إلى مواضيع سيئة وقد تصل إلى إيقاف كرتنا لفترة غير محدودة، وإيقاف المساعدات وما شابه ذلك، فأي قرار مخالف للنظم الكروية الدولية غير مرحب به ولا تتم الموافقة عليه من قبل القيادة الرياضية.

لذلك نؤكد أن أي موضوع سيتم طرحه بالمؤتمر يجب أن يكون ضمن أنظمة المؤتمر لذلك نجد العجب العجاب بسيناريو يتكرر في كل موسم دون أن نجد العلاج المناسب له، والعلاج الوحيد يكون بالمعرفة ولا شيء غيرها.

وعلى سبيل المثال نجد أن الأندية المتضررة من موضوع الهبوط تطالب الجمعية العمومية بمقترح إلغاء الهبوط، وهذا الأمر يتكرر في كل موسم، ففي كل موسم يتم طرح هذا الاقتراح في أثناء المؤتمر، وهذا مخالف قانونياً لأن الطرح يجب أن يكون مسبقاً وأن يرفق بالأسباب التي تدفع لإلغاء الهبوط، من جهة أخرى فإن هذا المقترح سيدفع اتحاد كرة القدم إلى تغيير نظام الدوري بحيث يصبح عدد فرق الدوري الكروي الممتاز ١٤ فريقاً بدل ١٢ فريقاً، لذلك فإن أي اقتراح غير مدروس ولا يتوافق مع النظام الداخلي سيكون مضيعة للوقت.

المداخلات المفيدة

المداخلات في الجمعية العمومية تفرز على نوعين اثنين، مداخلات خاصة، ومداخلات عامة.

المداخلات الخاصة ليس مكانها الجمعية العمومية، ويمكن حل أي إشكالية أو الاستجابة لأي طلب عن طريق التواصل الرسمي عبر القنوات الرسمية، في كل جمعية عمومية نجد الكثير من الطلبات الخاصة التي يستعرضها البعض، ومنها ما يخص الحكام أو الدوري المتعددة التي يقيمها اتحاد كرة القدم أو عملية تعيين المدربين والإداريين في المنتخبات الوطنية، وضمن هذه الدوائر الضيقة التي يحاول فيها البعض الوصول إلى منفعة شخصية، وهذه كلها مرفوضة ولا مكان لها في المؤتمر العام السنوي.

المداخلات العامة تتجه نحو طلبات الأندية لإعفائها من الغرامات المالية المفروضة عليها من قبل لجنة الانضباط والأخلاق، أو تنازل اتحاد الكرة عن حصته من الرسوم القانونية المفروضة على عقود اللاعبين والمدربين التي توقعها الأندية.

أيضاً نجد البعض يطالب برفع قيمة المكافآت التي يقدمها اتحاد الكرة للأندية حسب ترتيبها على سلم الدوري.

ومع كل جمعية عمومية نجد البعض يسأل عن استثمارات اتحاد الكرة سواء في مجال النقل الإذاعي والتلفزيوني وعبر الشابكة وحصة الأندية الشرعية من هذه العائدات.

المداخلات أيضاً تطالب في كل موسم بتحديد انتقالات اللاعبين، والطامة الكبرى هنا تتجه في أن كل ناد لديه مقترح ينأسبه، لذلك نجد اقتراحات عدة غير متقابلة ومتناقضة مع بعض، من المقترحات تحديد بدء الموسم الكروي، والاعتراض على روزنامة المسابقة، كما حدث اعتراض في الجمعية العمومية السابقة على الدوري الأولمبي وقد أخذ حيزاً طويلاً من النقاش دون أي جدوى.

من الأحاديث التي يتم الزج بها في الجمعية العمومية حديث الملاعب وسوئها وهذا الموضوع ليس من اختصاص المؤتمر لأن موضوع الملاعب والمنشآت هو من صلب عمل المكتب التنفيذي للاتحاد الرياضي العام.

أيضاً وفي كل مؤتمر يتم الحديث عن رفع الحظر عن ملاعبنا، وعن رفع العقوبات عن كرتنا، وهذا موضوع في الحقيقة دولي ولا علاقة له باتحاد الكرة.

وللأسف فإن البعض من أصحاب المداخلات يقدم مداخلته على مبدأ أنا موجود فقط!

والأمنيات أن تتم مناقشة مواضيع حيوية مهمة كموضوع الحد من الشغب ومسؤولية الاتحاد بتنامي الشغب، وأن يتم تقديم مقترحات لتطوير كرة القدم، إذ إن هذه المقترحات تأتي في صلب نظام الدوري والاهتمام بالفئات العمرية، ولكن للأسف فإن أنديتنا تهرب من طرح هذه المواضيع لأنها من صميم عملها واختصاصها وهي بالأصل لا تولي فرق الفئات العمرية أدنى اهتمام ورعاية.

جدول الأعمال

لا يوجد أي جديد في جدول الأعمال يبدأ بالبروتوكول المعهود من خلال عزف النشيد الوطني والوقوف دقيقة صمت وكلمة افتتاحية لرئيس اتحاد كرة القدم، والتصديق على جدول الأعمال، وتعيين ثلاثة أعضاء للمدققين، وثلاثة أعضاء مدققين لعد الأصوات، والتصديق على المحضر السابق.

ثم يتم عرض فقرة عبر الشاشة تستعرض فيها نشاطات الموسم الماضي، بعدها التصديق على البيانات المالية الموجودة في تقرير المؤتمر، ودوماً المسائل المالية غير خاضعة للنقاش لأن هناك هيئات رسمية تتابع الوضع المالي، المقترح الوحيد الذي سيقدمه اتحاد كرة القدم للتصديق عليه تشكيل رابطة الدوري السوري للأندية المحترفة ليتم التصديق عليه، وسيتم في الجمعية العمومية الحديث عن ماهية الرابطة واختصاصها والمهام المنوطة بها والآليات التي ستعمل عليها وكذلك استعراض قانون الاحتراف الجديد لاطلاع الأندية على بنوده الملزمة للتطبيق بدءاً من الموسم الجديد.

الخلافات السياسية تلقي بظلالها من جديد على أكبر تجمع رياضي عالمي

دورة الألعاب الأولمبية تعود إلى العاصمة الفرنسية باريس بعد مئة عام

| خالد عرنوس

بعد انقضاء عرسي كرة القدم في أوروبا وأميركا تتجه أنظار الرياضيين في العالم أجمع وهذه المرة ليس عشاق اللعبة الشعبية الأولى بل كل عشاق الألعاب الرياضية الأخرى إلى العاصمة الفرنسية باريس، حيث تقام دورة الألعاب الأولمبية الصيفية بنسختها الثلاثين بين الرابع والعشرين من تموز الجاري والحادي عشر من آب المقبل، ويتنافس فيها أكثر من عشرة آلاف رياضي ورياضية على ٣٢٩ ميدالية ذهبية من خلال ٣٢ لعبة جماعية وفردية، وكانت باريس فازت بشرف تنظيم هذه الدورة عام ٢٠١٥ بعد منافسة مع مدينة لوس أنجلوس الأميركية وجاء قرار اللجنة الأولمبية تكريماً للعاصمة الفرنسية بمناسبة مرور ١٠٠ عام على تنظيم الدورة للمرة الأخيرة عام ١٩٢٤، ورغم كل محاولات أو ادعاءات اللجنة الأولمبية الدولية بفضل الرياضة عن السياسة إلا أنها منعت روسيا من المشاركة بسبب حربها مع أوكرانيا قبل أن تسمح اللجنة الأولمبية لبعض الرياضيين الروس بالمشاركة، وتقام معظم منافسات الدورة في مدينة باريس أو الضواحي تابعة لها إدارياً عدا مسابقتي كرة القدم للذكور والإناث فتتقاسان على ملاعب سبع مدن رئيسية.

أسباب متنوعة

لم تستمر دورة الألعاب الأولمبية بسلاسة منذ انطلاقتها، فقد ألغيت عام ١٩١٦ بسبب الحرب العالمية الأولى ثم عام ١٩٤٠ و١٩٤٤ بسبب الحرب العالمية الثانية وكادت تغيب بينهما ١٩٣٢ بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية إلا أنها أقيمت بمشاركة قليلة بل رمزية في بعض الألعاب ولم تشمل جميع الألعاب المدرجة تلك الأيام، ويشارك منذ دورة أثينا ٢٠٠٤ أكثر من ٢٠٠ اتحاد رياضي في الدورة علماً أن الرقم بدأ بـ١٤ دولة قبل أن يرتفع عقب الحرب الثانية إلى ٥٩، وتجاوز الرقم ١٠٠ دولة في دورة مكسيكو ١٩٦٨ ويومها شارك ١١٢ بعثة.

وهذا الأمر الذي كان طبيعياً بسبب استقلال الدول تباعاً والانتشار الهائل للرياضات المتنوعة في أربعة أصقاع الكرة الأرضية، إلا أن الأجواء التي تمناها مؤسس الحركة الأولمبية دي كوبرتان ومناصروه ومساندوه ذهبت أدراج الرياح، فلم تكن الرياضة بعيدة عن التجاذب السياسي، فقبل دورة برلين ١٩٣٦ طالب الكثيرون بمقاطعتها وعقب الحرب الثانية حرمت اللجنة الأولمبية الدولية ألمانيا واليابان من المشاركة في دورة لندن ١٩٤٨، وفي ١٩٥٦ قاطعت ثلاث دول أوروبية الدورة التي أقيمت في أستراليا على خلفية الغزو السوفييتي للمجر، وحذت دول عربية حذوها مع بداية أزمة قناة السويس، وفي ١٩٦٤ بطوكيو قاطعت دول آسيوية الدورة رداً على منع اللجنة الأولمبية الدولية حرمان بعض الرياضيين من المشاركة بسبب مشاركتهم في ألعاب جاكرتا الأولمبية التي اعتبرت تحدياً للجنة.

مقاطعة جماعية

وفي مونتريال ١٩٧٦ شاركت نيوزيلندا في الألعاب وتسبب ذلك في مقاطعة إفريقية شبه جماعية للدورة لأن فريقاً نيوزيلندياً زار جنوب إفريقيا ولعب هناك رغم حرمان الأخيرة من المشاركة في الدورات والبطولات القارية والعالمية بسبب التمييز العنصري، وبعد أربع سنوات أقيمت الدورة في موسكو وجاء توقيتها عقب الغزو السوفييتي لأفغانستان وهو الأمر الذي أدى إلى مقاطعة واسعة النطاق لتلك الدورة فبلغ عدد الغائبين ٦٠ دولة ليقتصر عدد الدول المشاركة على ٨٠ دولة وهو الرقم الأقل منذ ١٩٥٦، ومع ذلك اعتبرت الدورة من أنجح الدورات من حيث عدد الأرقام القياسية المسجلة فيها.

وجاء الرد السوفييتي سريعاً في الدورة التالية التي أقيمت في لوس أنجلوس بالولايات المتحدة ولم يقتصر الغياب على السوفييت، فوصل العدد إلى ١٣ دولة أخرى، وفي سيئول ١٩٨٨ لم تشارك كوريا الديمقراطية بسبب الخلافات الدائمة مع كوريا الجنوبية وكذلك لعدم مشاركتها بالتنظيم خاصة أن إقامتها ترافقت مع محاولات تقارب بين البلدين المنقسمين، وغابت كوبا وبعض الدول رافضة المشاركة في الدورة، وعادت الألعاب إلى طبيعتها حتى ٢٠٠٨ عندما هددت بعض الدول مقاطعة دورة بكين إلا أنها شهدت رقماً قياسياً من حيث عدد الدول المشاركة (٢٠٤ دول).

مشاركون وألعاب

ومنذ اندلاع الحرب الروسية – الأوكرانية قامت دول كثيرة وخاصة الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبية بمقاطعة روسيا رياضياً وجرى حرمان المنتخب الروسي من المشاركة في كل المسابقات القارية والدولية وقوطعت اللجنة الأولمبية واستبعدت روسيا بالتالي من المشاركة بدورة باريس، وعادت اللجنة الأولمبية الدولية وسمحت بمشاركة بعض الرياضيين الروس ببعض الألعاب الفردية دون رفع العلم الروسي وهو ما رفضه اللاعبون وانسحبوا وبالتالي من المشاركة فما كان من السلطات الروسية إلا أن رصدت لهم مكافآت تعويضاً عن ظهورهم في الألعاب، وقد حددت اللجنة الأولمبية الدولية أسماء ١٥ رياضياً ورياضية من روسيا للمشاركة في الدورة يذكر أن روسيا كانت تشارك عادة ببعثة قوامها بين ٣٠٠ و٣٥٠ فرداً.

ويشارك في الدورة الحالية ما يناهز ١٠٥٠٠ رياضي ورياضية مناصفة بين الإناث والذكور مناصفة تقريباً يمثلون ٢٠٥ دول إضافة إلى فريق خاص مكون من اللاجئين يمثلون أكثر من دولة لكنهم يشاركون بشكل إفرادي، وانخفض عدد المشاركين إلى هذا العدد من الرياضيين بشكل ملحوظ فقد شارك ١١٣١٨ رياضياً في طوكيو ٢٠٢١ و١١١٨٠ في ريو ٢٠١٦، وبالمجمل يتوقع أن تستقبل فرنسا أكثر من ١٤ ألف شخص يشاركون في الدورة بين مرافق ومدرب وإداري وحكم، وتتضمن الألعاب ٣٢ لعبة رياضية منها ٢٨ لعبة مدرجة بشكل رئيسي، إضافة إلى أربع ألعاب مضافة، وتتفرع إلى ٣٢٩ مسابقة لعل أكثرها في مسابقة ألعاب القوى التي تضم ٤٨ سباقاً وتستمر منافساتها على مدار ١١ يوماً في حين تضم السباحة ٣٨ سباقاً وتستمر منافساتها على مدار أول ٩ أيام من الدورة، على حين تنطلق مسابقتا كرة القدم للجنسين قبل الافتتاح الرسمي للدورة بيومين وتستمر حتى قبل يوم من ختامها، حيث يشارك في مسابقة الرجال ١٦ منتخباً على حين تقتصر مسابقة السيدات على ١٢ منتخباً، في حين تنطلق سباعي الرجبي قبل يومين من الافتتاح وتستمر إلى اليوم الرابع، على حين تبدأ مسابقة كرة اليد قبل يوم من الدورة وتنتهي مع اليوم الختامي للدورة.

> أكثر من ١٠٥٠٠ رياضي ورياضية روسيا خارج الدورة

حدث جديد

عندما انطلقت الألعاب الأولمبية كانت تحت شعار التسلية والمنافسة الشريفة للرياضيين الهواة، وبقي أصحاب هذا الشعار يقاتلون دفاعاً عن الألعاب لزمن ليس بالقصير قبل أن تجبر على التخلي عن هذه المبادئ أولاً بأول، فكان يرفض مشاركة اللاعبين المحترفين في كل الألعاب، على سبيل المثال، فقد ألغيت لعبة التنس من برنامج الدورات منذ باريس ١٩٢٤ وذلك لعدم قدرة التمييز بين الهواة والمحترفين في هذه اللعبة التي عادت في دورة سيئول ١٩٨٨ كلعبة أساسية وكانت شرارة دخول المحترفين رسمياً إلى الألعاب الأولمبية ففي الدورة التالية ١٩٩٢ دخل منتخب أميركا لكرة السلة المحترف (دريم تيم) الألعاب وهكذا.

ورغم ذلك فلم تكن جوائز المتوجين أو الفائزين بالميداليات ينالون رسمياً أي مبالغ مالية، إلا أن بعض هؤلاء كانوا ينالون مكافآت خاصة من اتحاد بلدانهم أول اللجنة الأولمبية في كل بلد، وقبل شهور قليلة أقر الاتحاد الدولي لألعاب القوى منح مكافآت رسمية للفائزين بالميداليات الملونة في باريس ٢٠٢٤ قد تصل إلى ٥٠ ألف دولار لأصحاب الميداليات الذهبية، يذكر أن ألعاب القوى في الدورة تتضمن ٤٨ مسابقة متنوعة للسيدات والرجال.

القرية والافتتاح

وبدأت منذ الخميس الماضي القرية الأولمبية باستقبال الوفود المشاركة في الدور، وتقع القرية الأولمبية شمال باريس على مساحة ٥٢ هكتاراً وتضم ٨٢ بناءً سكنياً وتتسع لأكثر من ١٤٥٠٠ شخص (٩٠٠٠ آلاف رياضي و٤ آلاف عامل و١٥٠٠ متطوع)، وبالطبع فإن القرية تم إنشاؤها لتتسع هذا العدد ويتوافر فيها كل ما يلزم للوفود المشاركة من إقامة وأماكن للترفيه ومطاعم وصالات رياضية للتدريب والاستشفاء وكذلك محال تجارية وحدائق عامة وعيادات طبية، وبالطبع فإنها مكان مثالي لتجمع الرياضيين من جميع أنحاء العالم والتواصل فيما بينهم وسط أجواء يفترض أن تكون مثالية.

ومن المقرر إقامة حفل افتتاح على ضفاف نهر السين على مسافة قد تصل إلى ٦ كيلومترات بعيداً عن الملاعب التقليدية حيث تجري البعثات المشاركة عبر ٨٥ قارباً، وينتظر أن تقوم أكثر من ١٠٠ كاميرا تلفزيونية بنقل الحدث عبر أكبر تغطية في تاريخ الألعاب، ويستمر العرض قرابة ٣ ساعات و٤٥ دقيقة، ويقدم خلالها ٣٠٠٠ راقص وفنان من الجنسين ١٢ لوحة فنية تحاكي تاريخ فرنسا وحاضرها، ورغم كل هذه الاستعدادات الهائلة إلا أن كل ذلك مهدد بالتغيير المفاجئ في حال وجدت السلطات الفرنسية خطورة أمنية على المشاركين أو على الأمن الداخلي في البلاد وحينها ستكون هناك خطوة طوارئ لتبديل مكان حفل الافتتاح والكثير من معالمه.

وقبل كل شيء يجب على اللجنة المنظمة حل مشكلة الفنانين المشاركين في الحفل وخاصة أن الأخبار الواردة من قلب الحدث التي أفادت بأن اتحاد الفنانين الفرنسيين أشتكى من المعاملة المتباينة من اللجنة للفنانين المشاركين بالحفل وقد هدد بعض هؤلاء بالإضراب عن البروفات بانتظار تحسين أجورهم.